

مادة (٢) : يعمل بهذا القرار إعتباراً من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

سيف بن حمد بن سعود

رئيس مجلس الخدمة المدنية

صدر في : ٢ من رجب ١٤١٧ هـ

الموافق : ١٣ من نوفمبر ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٨٨)
الصادرة في ١٩٩٦/١٢/٢ م

قرار رقم ٩٦/١٩

إستناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .

وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢ وتعديلاتها .

وإلى قرار مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم (٢٧) المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/٤/٨ م بشأن قواعد اسكان بعض وكلاء الوزارات ومن في حكمهم .

وإلى توصية مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم ٩٥/٤ المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٧ م وجلسته رقم ٩٦/٣ المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢ م .

وإلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم ٩٦/٢٥ المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١٠/١ م
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : إستثناء من أحكام الملحق رقم (٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية ، يعمل

بالقواعد الواردة فيما يلي في شأن إسكان وكلاء الوزارات ومن في حكمهم الذين يتم تعيينهم من خارج محافظة مسقط ، وليس لهم سكن مناسب بالقرب من مقر أعمالهم:

(أ) يصرف لكل منهم بدل سكن قدره (٥٠٠) ريال عماني شهرياً لمدة سنتين على أن

يصرف له بعد انقضاء هذه المدة بدل السكن المقرر لشاغلي الدرجة الخاصة وفقاً

لاحكام الجدول (أ) من الملحق رقم (٧) المشار إليه .

(ب) يصرف لكل منهم ولمرة واحدة مبلغ (٥٠٠٠) ريال عماني ، لتأثيث المسكن .

مادة (٢) : تلغى القواعد التي أقرها مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم (٢٧) المشار إليها .

مادة (٣) : " تبقى عقود ايجار المساكن المخصصة لوكلاء الوزارات الحاليين ومن في حكمهم

سارية إلى أن تنتهي مدتها ، ولايجوز تجديدها ، على أن يصرف لكل منهم بعد انتهاء

عقد ايجار مسكنه بدل السكن المقرر لشاغلي الدرجة الخاصة وفقاً لاحكام الجدول

(١) من الملحق رقم (٧) من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية .

مادة (٤) : يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

سيف بن حمد بن سعود

صدر في : ٢ من رجب ١٤١٧ هـ

رئيس مجلس الخدمة المدنية

الموافق : ١٣ من نوفمبر ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٨٨)
الصادرة في ١٢/٢/١٩٩٦ م

قرار رقم ٩٦/٢١

بتعديل بعض احكام الملحق رقم (٧)

من اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية

إستناداً إلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨٠/٨ وتعديلاته .

وإلى اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه الصادرة بالمرسوم السلطاني رقم ٨٤/٥٢ وتعديلاتها .

وإلى قرار مجلس الخدمة المدنية بجلسته رقم (٩٦/٤) المنعقدة بتاريخ ٩/١٠/١٩٩٦ م .

وبناءً على ماتقتضيه المصلحة العامة .

تقرر

مادة (١) : تضاف فقرة جديدة إلى البند رقم (١) من الملحق رقم (٧) المرفق باللائحة التنفيذية لقانون

الخدمة المدنية نصها الآتي :

" ويجوز لمجلس الخدمة المدنية الموافقة على منح الموظفين المخصصة لهم مساكن حكومية

بدل السكن المقرر لدرجاتهم المالية التي يشغلونها وذلك بشرط التأكد من عدم توفر

مساكن مناسبة يمكن إستئجارها لهم في المناطق النائية التي يعملون بها وتضطر الوحدة

الحكومية إلى تسكينهم في مساكن حكومية مخصصة للموظفين العزاب ، ويسري هذا

الحكم على الموظفين المنتدبين للعمل بتلك المناطق "

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

سيف بن حمد بن سعود

صدر في : ٢٢ من رجب ١٤١٧ هـ

رئيس مجلس الخدمة المدنية

الموافق : ٣ من ديسمبر ١٩٩٦ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٥٨٩)
الصادرة في ١٥/١٢/١٩٩٦ م